الانتقاء عند الإمام البخاري
دراسة تطبيقية

الأستاذ الدكتور

عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية والآداب
جامعة تبوك
عضو لجنة ترقية الأساتذة في تخصص الحديث
وعلومه جامعة الأزهر
عضو الأمانة العامة للجنة الدولية للحديث بدبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله الطيبين والطاهرين، وسلم تسليماً كثيراً وبعد.

فإن صحيح الإمام البخاري سيظل الشغل الشاغل للمهتمين بهذا الدين، سواء كانوا من أتباعه، أو مناهضيه.

ويكفينا فخراً نحن أهلَ السنة والجماعة أن صحيح الإمام البخاري رحمه الله تعالى، هو الكتاب الوحيد الذي نال كل اهتمام بعد القرآن الكريم.

فإنه لا يُعرف كتاب تم الاهتمام به، إما شرحاً، أو اختصاراً، أو اعتراضاً، أو انتقاداً، أو طعناً، أو انتصاراً، أو قراءة، أو حفظاً، أو اقتناءً غير كتاب (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) المعروف بين العالمين باسم (صحيح البخاري).

وسيراً على الدرب كان هذا البحث، الذي يدور حول طريقة الإمام البخاري في انتقاء أحاديث صحيحه من الرواة الذين تُكلم فيهم، ويروون عن غير أهليهم أو بلديهم، فكان هذا العنوان: **الانتقاء عند الإمام البخاري دراسة تطبيقية**.

حيث عالجت هذا الموضوع، وذلك من خلال بيان معنى الانتقاء، وأن الإمام البخاري قد يخرج لمن ضُعف، سواء كان من شيوخه أو غيرهم، ويكون مضعفاً بضعف محتمل، يمنع من القول بتصحيح حديثه، لكنه قد توبع من قِبل الثقات، إما داخل الصحيح، أو خارجه، وبهذا المتابع الثقة يرتقي الحديث للصحيح لغيره، لذا وضعه داخل الصحيح، حيث إنه رحمه الله تعالى لم يشترط إخراج الصحيح لذاته فقط، بل إن صنيعه داخل الصحيح يظهر أنه خرج الصحيح بنوعيه؛ فإن متابعة من ضُعف بما لا يُرد حديثه من قِبل الثقة، فإن حديثه يرتقي من الضعيف إلى الصحيح لغيره؛ لأنه في هذه الحالة فقط، يأخذ أعلى من درجة نفسه، وكان ذلك كله في **المطلب الأول، أما المطلب الثاني**، فقد اخترت

حديث (الحرب خدعة) من رواية شيخه: بور بن أصرم، ليكون نموذجاً لتوضيح تلك الطريقة، وإظهار أن هذا الحديث قد توبع من أكثر من طريق صحيح عند البخاري نفسه، وعند غيره، مما يجعلنا القول بصحة الحديث، وأن البخاري لم ينخرم شرطه في ذلك.

وقمت بإظهار ذلك بشكل عملي، يمكّن أبناءنا طلاب الدراسات العليا، أن ينسجوا على منواله في أبحاثهم العلمية، وفي سبيل إظهار تلك الطريقة، قد اتبعت الخطوات التالية:

أولاً: بتخريج الحديث بشكل مستوعب، مظهراً المدار الذي دار عليه الحديث.

وثانياً: ترجمت لرجال إسناد حديث الباب.

وترجمت رجال المتابعات بما يفي الغرض من الدراسة.

وثالثاً: نظرت في الخلاف، محرراً القول فيه، من وجهة نظري.

ورابعاً: حكمت على الوجه الراجح.

وخصصت **المطلب الثالث**: للتعليق على كل ما سبق، وفي النهاية ذكرت الخاتمة وقائمة المراجع.

وقد حرصت على أن يكون البحث مكتوباً بأسلوب سهل، وعبارة واضحة، وتأصيل للمعلومة؛ حتى يؤدي البحث الغرض الذي كتب من أجله، وهو نصرة الصحيح، وأن اصطلاح صحيح البخاري لم ينخرم، ومن رواء ذلك: نصرة السنة، وقمع البدعة، وإخراص للمرجفين، المحاربين للصحيح.

وقبل كل ذلك إرضاءً لله تعالى، ونصرة لنبيه سيدنا محمد ﷺ، وأملاً في أنال شفاعته يوم القيامة، وطمعاً في شربة من يده الشريفة؛ كي لا أظمأ بعدها أبداً. حتى يمُنَّ الله تعالى عليّ فيكرمني بدخول جنته، ودار كرامته، فهو ولي ذلك

وأهله، فهو سبحانه أهل التقوى، وأهل المغفرة، وما ذلكَ على الله الكريم بعزيز. وهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

وأرجو ممن يستفيد من هذا البحث أن يشملني، ووالدي، وأهلي، وأولادي، ومشايخي، وكل من له حق عليّ، بدعوة صالحة، لعلها تكون هي المنجية.

والحمد لله رب العالمين

الفقير إلى عفو ربه

عمر محمد عبد المنعم الفرماوي

أستاذ الحديث وعلومه بجامعتي الأزهر وتبوك

تبوك، الاثنين غرة جمادي الثانية ١٤٣٩ من هجرة النبي محمد ﷺ

الموافق ١٧ من فبراير ٢٠١٨ من ميلاد السيد المسيح عيسى ابن مريم عليهما السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

المطلب الأول: معنى الانتقاء عند الإمام البخاري:

قال ابن فارس: نقي، النون والقاف والحرف المعتل، أصل يدل على نظافة وخُلُوص، ومنه نقّيت الشيء: خَلّصته مما يشوبه تنقية. وكذلك يقال: انتقيت الشيء كأنك أخذت أفضلَه وأخلصه. والنقاوةُ: أفضل ما انتقَيتَ من شيء.

وعليه، فإن معنى الانتقاء عند الإمام البخاري أنه كان يستخلص من روايات من يروي عنهم ممن قيل فيهم كلام، ما تابعهم وشاركهم الثقات فيه، إما داخل الصحيح، أو خارجه، الذين يؤكدون أن من تُكلم فيهم قد ضبطوا حفظهم في هذه الروايات على وجه الخصوص.

ومن معاني الانتقاء أيضاً عنده رحمه الله تعالى تأكده من وجود قرينة توضح أن هذه الرواية من روايات من تُكلم فيه لها شأن خاص، مثل التوثيق المقيد الذي يلحق بالراوي، وأن ما أخرجه البخاري ما هو إلا حالة من هذه الحالات.

مثل رواية سفيان بن حسين حيث وثقوه إلا في روايته عن الزهري، لذا فإن البخاري لا يخرج له عن الزهري الا بمتابع ثقة، وكان الحافظ ابن رجب الحنبلي قد ذكر في شرحه لعلل الترمذي الرواة الذي ضعفوا في بعض شيوخهم وقد بلغ بهم ستة وثلاثين راوياً،[٢] وقد جمعه بعضهم فبلغوا ستة وأربعين راوياً.[٣]

وبهذا المتابع الثقة الذي يؤكد أن من تُكلم فيه قد ضبط في هذه الراوية بالذات، يرتقي الحديث للصحيح لغيره، ولذا وضعه داخل الصحيح، حيث إنه

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٥ / ٤٦٥

(٢) شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب صـ ٧٨١ طبعة مكتب المنار - الزرقاء - الأردن

(٣) هو الشيخ الدكتور صالح بن حامد الرفاعي في كتابه الموسوم بـ (الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم)، طبعة دار الخضيري المدينة المنورة

رحمه الله تعالى لم يشترط إخراج الصحيح لذاته فقط، بل إن صنيعه داخل الصحيح يظهر أنه خرج الصحيح بنوعيه.

فإن متابعة من ضُعف بما لا يُرد حديثه من قِبل الثقة، فحديثه يرتقي من الضعيف إلى الصحيح لغيره؛ لأنه في هذه الحالة فقط، يأخذ أعلى من درجة نفسه، كما قال الحافظ على لسان تلميذه ابن قطلوبغا، ونصه: إذا تابع السيءَ الحفظ شخص فوقه، انتقل بسبب ذلك إلى درجة ذلك الشخص، وينتقل ذلك الشخص - قلت: أي سيئ الحفظ هذا - إلى أعلى من درجة نفسه التي كان فيها، حتى يترجح على مساويه، من غير متابعة مَن دونه. أ. هـ.[1]

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن قد تُكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما لم ينفرد به، بل ما وافق فيه الثقات، وقامت شواهد صدقة.[2]

وبيان ذلك: أن الراوي الذي اختل ضبطه، وساء حفظه، لابد وأن لديه من الروايات ما قد أتقنها، لكنها كانت قليلة بجوار أخطائه، لذا وصفه النقاد بأنه سيء الحفظ، أو يكون وهمه من الدرجة الثانية أو الثالثة للوهم، وهما القليل، والكثير، الذي يسبقهما النادر، ويليهما الغالب.

وكيفية تمييز تلك المرويات يكون بالنظر فيها عند التخريج، هل تابعه فيها الثقات أو من وصف بأنه صدوق، فإن كان، فإن حديثه هذا فقط سيدور بين الصحة والحسن، نظراً لحال المتابع، الذي يؤكد أن هذه الرواية هذه من ضمن أحاديثه القليلة التي حفظها، وهذه هي الحالة التي ينتقي البخاري من أحاديثهم

---

(١) القول المبتكر على شرح نخبة الفكر للشيخ العلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي ت ٨٧٩هـ صـ ١٠٠ وقد نقله عنه الملا علي القارئ صـ ٥٣٨ في كتابه: شرح نخبة الفكر، طبعة دار الأرقم بيروت، وكذلك الشيخ زين الدين عبد الرؤف المناوي في اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر ٢ / ١٦٨ طبعة دار الرشد الرياض الأولى ١٩٩٩م

(٢) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٣/ ٢٧٧

من كان أمره كذلك.

قد أشار إلى هذا الفهم الحافظ السيوطي في كتابه: البحر الذي زخر، ونبه على هذه القضية وأيدها، وملخصها أنه رحمه الله تعالى يرى أن تعريف الحديث الصحيح ليس هو المشهور من أنه هو: الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه، إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً. حيث قال: وإنما قلت ذلك لأني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين، فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك.[1]

ومن معاني الانتقاء كذلك، استخلاصه من حديث من تكلم فيه أيضاً، وهي وجود قرينة لقبول روايته عنده، وإخراجه له، وهي: أن تلك الروايات التي انتقاها هو أنه يروي عن أهل بيته، أو بلده، وضُعف في غيرهم، وهو ما يطلق عليه: (التوثيق المقيد)، وذلك كإخراجه لحديث إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، من حديث خاله مالك بن أنس، وإخراجه لحديث عبد الله بن المثنى عن عمه ثمامة بن عبد الله بن أنس بن مالك رضي الله عنه.

ويكون الأمر على نحو ما قال ابن شاهين رحمه الله تعالى عند ترجمته لعبد الله بن لهيعة المصري: والقول في ابن لهيعة عندي، قول أحمد بن صالح؛ لأنه من بلده، ومن أعرف الناس به، وبأشكاله من المصريين،[2] وما قاله أيضاً عند ترجمته علي بن عاصم: وهذا الكلام من يزيد بن هارون في علي بن عاصم وهو بلديّه، ويحيى بن معين، ويزيد بن زريع، وابن عُلية، يوجب التوقف في أمره،[3] وما قاله عند ترجمته الليث بن أبي سُليم: وكلام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين في ليث متقارب، لم يطلقا عليه الكذب، بل مدحه أحمد بن حنبل ووثقه بقوله: حدث عنه الناس، وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو به أعلم من غيره؛ لأنه من بلده، ولكن

---

(١) البحر الذي زخر صـ١٠٠٦: ١٠٠٩

(٢) انظر المختلف فيهم صـ٤٧

(٣) انظر المختلف فيهم صـ٥١

الكل أطلق عليه الاضطراب.[1]

المطلب الثاني: تخريج حديث الحرب خدعة:

قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى. حدثنا أبو بكر بور بن أصرم، أخبرنا عبد الله، أخبرنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «سمى النبي ﷺ الحرب خدعة».[2]

أولاً: التخريج:

هذا الحديث مداره على معمر بن راشد الأزدي، وقد رواه عنه اثنان: عبد الله ابن المبارك، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني.

*** أما حديث عبد الله بن المبارك فقد أخرجه:**

البخاري، قال: حدثنا أبو بكر بن أصرم (حديث الباب) عنه، به.

ومسلم،[3] قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن سهم، عنه، به.

وأحمد في المسند،[4] قال: حدثنا يحيى بن آدم، عنه، به.

*** أما طريق عبد الرزاق، فقد أخرجه:**

أحمد في المسند،[5] عنه، به، بلفظ: إن الله عز وجل قال لي: أنفق، أنفق عليك، وسمى الحرب خدعة.

والبخاري،[6] قال: حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي المسندي، عنه، بزيادة:

---

(١) انظر المختلف فيهم صـ ٦٥

(٢) أخرجه في كتاب الجهاد والسير باب الحرب خدعة ٤ / ٦٤ ح رقم ٣٠٢٩

(٣) مسلم ٣٢- كتاب الجهاد والسير ٥-باب جواز الخداع في الحرب ٣ / ١٣٦٢ ح رقم ١٧٤٠ (١٨)

(٤) أحمد في المسند ١٣ / ٤٧٣ ح رقم ٨١١٢

(٥) أحمد في المسند ١٣ / ٤٩٣ ح رقم ٨١٥٣

(٦) أخرجه في كتاب الجهاد والسير باب الحرب خدعة ٤ / ٦٤ ح رقم ٣٠٢٨

هلك كسرى، ثم لا يكون كسرى بعده، وقيصر ليهلكن، ثم لا يكون قيصر بعده، ولتقسمن كنوزها في سبيل الله.

البزار في البحر الزخار،[1] من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عنه، به.

والبيهقي في الكبرى،[2] من طريق أحمد بن يوسف، عنه، به، وقال: رواه البخاري في الصحيح عن عبد الله بن محمد، عن عبد الرزاق، وأخرجاه من حديث ابن المبارك، عن معمر.

ثانياً: بيان رجال الأسانيد:

أ- دراسة إسناد حديث الباب (طريق ابن المبارك):

- أبو بكر بور[3] بن أصرم المروزي، مشهور بكنيته، روى عن ابن المبارك. وعنه البخاري حديثاً واحداً في الجهاد، وعبيد الله بن واصل البخاري، وإسحاق بن إسماعيل السمرقندي، ومحمد بن المتوكل الاستيخي، وغيرهم.[4] وقال أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح: قال أبو أحمد ابن عدي: لا يعرف.[5]، وقال الحافظ: مشهور بكنيته، مقبول، من العاشرة مات سنة ثلاث، وقيل: ست وعشرين،[6] قلت: ومائتين.

وعليه: فهذا حال الرجل، ولم يعدله النقاد، والإمام البخاري لم يخرج له

---

(١) البحر الزخار ١٦ / ٢٣١ ح رقم ٩٣١٩

(٢) كتاب السير باب من أراد غزوة فورى بغيرها ٩ / ٢٥٣ح رقم ١٨٤٥٣

(٣) قال الأمير ابن ماكولا: وأما بور أوله باء مضمومة معجمة بواحدة، الاكمال ١ / ٥٦٩، وقال الحافظ: والمشهور فيه بفتحتين ويقال بالضم ثم السكون ويقال بالفتح ثم السكون وحكى فتح الدال فيهما. هدي الساري صـ ١١٠وقال أبو ذر الهروي: هو بالباء غير صافية بين الباء والفاء. التهذيب ١/ ٥٠٠ ت رقم ٩٢٦

(٤) تهذيب التهذيب ١ / ٥٠٠ ت رقم ٩٢٦، إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي ٢ / ٣٧ ت رقم ٨١٧

(٥) التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح ١ / ٤٣٨ ت رقم ١٦٨ طبعة دار اللواء الرياض الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

(٦) تقريب التهذيب صـ١٢٨ ت رقم ٧٧٤

احتجاجاً، وإنما أخرج له متابعة، حيث وجد له متابع ثقة، كما ظهر في التخريج من طريق عبد الله بن محمد الجعفي، مع أن بوراً شيخه، وبالتالي فهو لم يوثقه فعلياً أو ضمنياً.

- عبد الله، هو عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه، عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين، وله ثلاث وستون،[1] قلت: أي ومائة.

- معمر، هو معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وعاصم بن أبي النجود، وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين -قلت: أي ومائة- وهو ابن ثمان وخمسين سنة.[2]

- همام، هو همام بن منبه بن كامل الصنعاني، أبو عتبة أخو وهب، ثقة، من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين على الصحيح، قلت: أي ومائة.[3]

- أبو هريرة هو الصحابي المعروف، راوية الإسلام، أحد السبعة المكثرين للرواية عن النبي ﷺ، بل أولهم. ت ٥٧ هـ.[4]

- ترجمة رجال إسناد مسلم

- محمد بن عبد الرحمن بن حكيم بن سهم الأنطاكي، روى عن: الوليد بن مسلم، وعبد الله بن المبارك، ومعتمر بن سليمان، وغيرهم، روى عنه: مسلم، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو يعلى الموصلي، وسواهم.[5]

---

(١) تقريب التهذيب صـ ٣٢٠ ت رقم ٣٥٧٠

(٢) تقريب التهذيب صـ ٥٤١ ت رقم ٦٨٠٩

(٣) تقريب التهذيب صـ ٥٧٤ت رقم ٧٣١٧

(٤) انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤ / ١٧٦٨ ت رقم ٣٢٠٨، الإصابة في تمييز الصحابة ٧ / ٣٤٩ وما بعدها رقم ١٠٦٨٠

(٥) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٩٦ ت رقم ٤٩٤

ذكره بن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ،[1] وقال الخطيب: كان ثقة،[2] قال الحافظ: وفي الزهرة روى عنه مسلم تسعة أحاديث.[3] قلت: عددتهم أربعة، محتجاً به فيهم، وقال في التقريب: ثقة يغرب، من العاشرة، مات سنة ثلاث وأربعين،[4] أي ومائتين.

- عبد الله بن المبارك، ومعمر، وهمام، وأبو هريرة رضي الله عنه، أئمة ثقات أثبات، وصحابي جليل، سبقت ترجمتهم قبل قليل.

- ترجمة رجال إسناد أحمد

يحيى بن آدم بن سليمان الأموي، مولى آل أبي معيط أبو زكريا الكوفي، روى عن: عيسى بن طهمان، والثوري، مالك بن مغول، وغيرهم، وعنه: أحمد، وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه، وجماعة، قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة، وكذا النسائي.[5] وقال الذهبي: قد كان يحيى بن آدم من كبار أئمة الاجتهاد،[6] وقال الحافظ: ثقة حافظ فاضل، من كبار التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين.[7]

- عبد الله بن المبارك، ومعمر، وهمام، وأبو هريرة رضي الله عنه. أئمة ثقات أثبات، وصحابي جليل، سبقت ترجمتهم قبل قليل.

ب- دراسة إسناد طريق عبد الرزاق.

- ترجمة رجال أحمد

- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني، روى عن:

---

(١) الثقات ٩ / ٨٧ ت رقم ١٥٣٣١
(٢) تاريخ بغداد ٣ / ٥٣٨ ت رقم ١٠٥٦
(٣) تهذيب التهذيب ٩ / ٢٩٦ ت رقم ٤٩٤
(٤) تقريب التهذيب صـ ٤٩٢ ت رقم ٦٠٧٢
(٥) تهذيب التهذيب ١١ / ١٧٥ ت رقم ٣٠٠
(٦) سير أعلام النبلاء ٩ / ٥٢٦
(٧) تقريب التهذيب صـ ٥٨٧ ت رقم ٧٤٩٦

معتمر بن سليمان، ومعمر بن راشد، وجماعة، وعنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وسواهم.[1] وقال الحافظ: ثقة حافظ، مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة -أي ومائتين- وله خمس وثمانون.[2]

رجوع عبد الرزاق عن التشيع: قلت: قد رجع عبد الرزاق عن تشيعه، فقد قال الحاكم: سمعت قاسم بن قاسم السياري، سمعت أبا مسلم البغدادي الحافظ يقول: عبيد الله بن موسى من المتروكين، تركه أحمد لتشيعه، وقد عوتب عن روايته عن عبد الرزاق، فذكر أن عبد الرزاق رجع.[3]

- معمر، وهمام، وأبو هريرة، رضي الله عنه، ثقات أئمة أثبات، وصحابي جليل، سبقت ترجمتهم قبل قليل.

- ترجمة رجال البخاري

عبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي أبو جعفر البخاري، الحافظ المعروف بالمسندي، سمي بذلك؛ لأنه كان يطلب المسندات، ويرغب عن المرسلات.

روى عن: ابن عيينة، وعبد الرزاق، وخلق، وعنه: البخاري، وأبو حاتم، وجماعة، قال الحاكم: سمي المسندي؛ لأنه أول من جمع مسند الصحابة بما وراء النهر، وهو إمام الحديث في عصره هناك بلا مدافعة، وقال الخليلي: ثقة متفق عليه، وفي الزهرة روى عنه البخاري أربعة وأربعين حديثاً.[4] وقال في التقريب: ثقة حافظ، جمع المسند من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين،[5] -ومائتين-.

- عبد الرزاق، ومعمر، وهمام، وأبو هريرة رضي الله عنه، ثقات أئمة أثبات،

---

(١) تهذيب الكمال ١٨ / ٥٢ ت رقم ٣٤١٥

(٢) تقريب التهذيب صـ ٣٥٤ ت رقم ٤٠٦٤

(٣) تهذيب التهذيب ٧ / ٥٣ ت رقم ٩٧ في ترجمة عبيد الله بن موسى

(٤) تهذيب التهذيب ٦ / ٩ ت رقم ١٢

(٥) تقريب التهذيب صـ ٣٢١ ت رقم ٣٥٨٥

وصحابي جليل، سبقت ترجمتهم قبل قليل.

ويمن سبقت ترجمتهم، فقد تم المقصود بحمد الله تعالى في أن كل المتابعين لبور بن أصرم أئمة ثقات أثبات متقنين ولله الحمد.

ثالثاً: النظر في الخلاف:

بعض النظر في التخريج، وتراجم الرواة، ظهر أن بور بن أصرم لم يوثقه أحد من النقاد، لكن قد تابعه متابعة تامة محمد بن عبد الرحمن بن سلم، عند مسلم، ويحيى بن آدم عند أحمد، وهما ثقتان، كما أن الأئمة: أحمد، والبخاري في روايته عن عبد الله بن محمد الجعفي، والبيهقي بإسناده عن أحمد بن يوسف، ثلاثتهم (أحمد، وعبد الله، وأحمد بن يوسف) قد أخرجوه عن عبد الرزاق، عن همام به في متابعة قاصرة، وكلهم أئمة ثقات. يجعلنا نتفهم تخريج الإمام البخاري لحديث بور بن أصرم في الصحيح، حيث يجعلنا نقول: إن حديث الباب صحيح لغيره.

إن الإمام البخاري لم يخرج لبور بن أصرم احتجاجاً، وإنما أخرج له متابعة، حيث وجد له المتابع والمشارك لما رواه، وقد كانوا ثقات أئمة، كما ظهر في التخريج قبل قليل، وبالتالي فالإمام البخاري، لم يوثقه فعلياً أو ضمنياً.

رابعاً: الحكم على الحديث:

هذا الحديث صحيح لغيره، حيث إن بوراً قد تابعه الأئمة الثقات من خلال متابعات تامة، وقاصرة، فارتقى الحديث للصحيح لغيره، وذلك على حسب القاعدة العملية التي نهجها الإمام البخاري في صحيحه من أنه لا يخرج في كتابه إلا الصحيح، سواء أكان صحيحاً لذاته أم صحيحاً لغيره، والتي ذكرها الحافظ ابن حجر ونقلها عنه تلميذه ابن قطلوبغا من أن المتابع يأخذ درجة المتابع حتى يأخذ أعلى من درجة نفسه في هذا الحديث، والله أعلم.

المطلب الثالث: التعليق

لم يخرج الإمام البخاري لأبي بكر بور بن أصرم في صحيحه إلا هذا الحديث، وقد ظهر لي في هذا المثال أن الإمام البخاري يخرج عمن تكلم فيه، لكنه ينتقي من رواياته التي شاركه فيها الثقات، سواء أكانت تلك المشاركة من خلال متابعة تامة، أو متابعة قاصرة.

وذلك لأنه كما سبق فإن أبا بكر ابن أصرم قد شاركه في هذه الرواية: محمد ابن عبد الرحمن بن حكيم بن سهم، عند مسلم، ويحيى بن آدم عند الإمام أحمد، وذلك من خلال متابعة تامة، وعبد الرزاق عن معمر، وعبد الله بن محمد الجعفي عن عبد الرزاق عن معمر عند البخاري، وأحمد بن يوسف، عن عبد الرزاق عن معمر، من خلال متابعة قاصرة.

إن الحرج يكمن عند غير المتخصصين المدافعين عن صحيح الإمام البخاري أنهم يقولون: إن البخاري لم يخرج في كتابه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) إلا الصحيح لذاته فقط، وهذا لم يقل به الإمام البخاري فيما نعلم، حيث لم يصرح أو يلمح به.

فقد أخرج أبو أحمد بن عدي قال: سمعت الحسن بن الحسين البزار يقول: سمعت إبراهيم ابن معقل النسفي يقول: سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في كتابي الجامع الا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول.[1] فقوله: "إلا ما صح"، يشمل الصحيح بنوعيه.

لذا فإنه عند النظرة الفاحصة للصحيح، وجدتُ أنه رحمه الله تعالى يخرج الحديث الصحيح بنوعيه: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، بمعنى أن يكون الطريق الذي يخرجه الإمام البخاري لإحدى الروايات قد يكون فيه ضعفٌ محتمل، وليس ضعفاً شديداً، ولكن هذه الرواية قد تمت متابعتها قطعاً، إما داخل

---

(١) هدي الساري صـ٧

الصحيح، أو خارجه، من رواة ثقات، بحيث يكون الحديث قد صح بمجموع طرقهن ويكون من نوع: الصحيح لغيره.

قال الحافظ: إن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف.

قال: فينظر إن كان ذلك الراوي صحابياً أو ثقة غير مدلس قد أدرك من روى عنه إدراكاً بيناً، أو صرح بالسماع إن كان مدلساً من طريق أخرى. قال: فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك.

قال: وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهراً، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ماله متابع، وعاضد، أو ما حفته قرينة في الجملة تقويه.

قال: ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع.[1]

قد أشار إلى هذا الفهم الحافظ السيوطي في كتابه: البحر الذي زخر، ونبه على هذه القضية وأيدها، وملخصها أنه رحمه الله تعالى يرى أن تعريف الحديث الصحيح ليس هو المشهور من أنه هو: الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه، إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً. حيث قال: وإنما قلت ذلك لأني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين، فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك.[2]

قلت: ولا يكون تصحيح الحديث الذي وقع من حيث مجموع رواياته، إلا إذا كان صحيحاً لغيره. فتأمل.

وقد قرر الحافظ تلك القاعدة، وهي أن المتابع يأخذ درجة وقوة المتابَع، من خلال نقل أحد تلامذته عنه رحمه الله تعالى، حيث قال الشيخ ابن قطلوبغا نقلاً

---

(١) هدى الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري صـ ٣٤٧

(٢) البحر الذي زخر صـ ١٠٠٦: ١٠٠٩

عن الحافظ ابن حجر: إذا تابع السيء الحفظ شخص فوقه، انتقل بسبب ذلك إلى درجة ذلك الشخص، وينتقل ذلك الشخص - قلت: أي سيئ الحفظ هذا - إلى أعلى من درجة نفسه التي كان فيها، حتى يترجح على مساويه، من غير متابعة مَن دونه. أ. هـ.[1]

قلت: وهذه الدرجة التي لحقت بسيء الحفظ تكون في هذا الحديث فقط، دون بقية أحاديثه، فلكل حديث حالته الخاصة به، فهذا الحكم لا يشمل كل مرويات سيء الحفظ، بل هذه الحالة فقط وما يشبهها، إذا كان الثقة متابعاً لها.

وإن تكررت الصورة تكرر الحكم، وعليه فإذا وقع ضعفٌ محتملٌ في حديث ما، وتابعه متابِعاً صحيحاً، انتقل المتابَع الضعيف إلى درجة الصحيح لغيره.

وإذا كان المتابع مثله في الدرجة، أو فوقه بيسير، ولم يبلغ درجة الصحيح، كأن يكون صدوقاً أو نحوه، ينتقل المتابَع إلى درجة الحسن لغيره.

والضعف المحتمل الذي به يرتقي الحديث على حسب درجة المتابع، قد نص عليه السيوطي في التدريب، وملخصه: أن الراوي إذا وصف بأنه سيئ الحفظ، أو إذا كان الضعف بسبب الانقطاع اليسير، كـ (الإرسال، أو التدليس، أو جهالة الحال)، زال ذلك بمجيئه من طريق أخرى.

قال السيوطي في التدريب مضمناً كلام ابن الصلاح، والنووي، وابن حجر: إذا رُوي الحديثُ من وجوه ضعيفة، لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسنٌ، بل ما كان ضعفه؛ لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين، زال بمجيئه من وجه آخر، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه، وصار الحديث حسناً بذلك.

قال: وكذا إذا كان ضعفها؛ لإرسال، أو تدليس، أو جهالة رجال، كما زاده

---

(١) القول المبتكر على شرح نخبة الفكر للشيخ العلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي ت ٨٧٩هـ صـ ١٠٠ وقد نقله عنه الملا علي القارئ صـ ٥٣٨ في كتابه: شرح نخبة الفكر، طبعة دار الأرقم بيروت، وكذلك الشيخ زين الدين عبد الرؤف المناوي في اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر ٢ / ١٦٨ طبعة دار الرشد الرياض الأولى ١٩٩٩م

شيخ الإسلام، زال بمجيئه من وجه آخر، وكان دون الحسن لذاته.[1]

قلت: قال السيوطي: دون الحسن لذاته -أي الحسن لغيره-؛ لأنه قال في أول الكلام: إذا روى الحديث من وجوه ضعيفة، ولم يقل من وجوه صحيحة. فتأمل.

وكان التقي السبكي قد قرر هذه القاعدة (جواز ارتقاء الضعيف للصحيح إذا كان المتابع ثقة) من قبل، حيث قال: فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا النوع يزيدها قوة، وقد يرتقي بذلك إلى درجة الحسن، أو الصحيح.[2]

وكان العماد ابن كثير قد قررها أيضاً، فقال: فإن المتابعة تنفع حينئذ، ويُرفع الحديث عن حضيض الضعف، إلى أَوْجِ الحسن، أو الصحة. والله أعلم.[3]

وقد يُطْرح سؤالٌ هنا، مفاده: لماذا لم يخرج الإمام البخاري الوجه الصحيح لذاته مرة واحدة، ومن أول مرة، من غير تخريج الضعيف، حتى وإن كان ضعفه محتملاً؟

والجواب: أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى لعله لم يخرج الوجه الصحيح أولاً ويكتفى به؛ لأن ذلك كان يحتّم عليه الرحلة، والانتقال لمن روى هذا الحديث، كي يسمع منه مباشرة، ولم يستطع أن يفعل لبُعْد الشقة، أو لعله فعل، لكن لما دخل بلده، سمع المنادي ينادي بنعيه، فلم يسعفه القدر للقائه، وكان ذلك منه؛ لأنه رحمه الله تعالى كان لا يستجيز أن يروى الحديث في الصحيح إلا من خلال لقائه بالراوي. ومن الممكن أن يكون هناك من الأسباب مما لم أطلع عليه، فالله أعلم.

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١ / ١٩٢، ١٩٣

(٢) شفاء السقام في زيارة خير الأنام، لتقي الدين السبكي، طبعة العلمية بيروت، صـ ١٠١

(٣) اختصار علوم الحديث لابن كثير تحقيق ماهر الفحل، طبعة دار الميمان الرياض صـ ١١٧

- صحيح البخاري يشتمل على الصحيح بنوعيه.

- من معاني الانتقاء عند الإمام البخاري استخلاص مرويات من يروي عنهم ممن قيل فيهم كلام، ما تابعهم وشاركهم الثقات فيه.

- من معاني الانتقاء أيضاً عنده رحمه الله تعالى تأكده من وجود قرينة توضح أن هذه الرواية من روايات من تُكلم فيه لها شأن خاص.

- الأحاديث التي انتقدها الدارقطني على الصحيح قد تمت متابعتها إما داخل الصحيح كحديث الباب، أو خارجه من رجال ثقات، كحديث الباب أيضاً.

- الأحاديث التي انتقدت على البخاري كلها قابلة للجبر، وقد حدث ذلك بشهادة أئمة هذا الشأن، وحديث (الحرب خدعة) خير شاهد.

- الرجال الذين انتقدوا على الصحيح قد جمعهم الحافظ في القسم التاسع من الهدي، وظهر أن الانتقاد الموجه لهم كان من السهل الرد عليه.

- المتابَع خفيف الضعف يأخذ درجة المتابع.

- المتابِع يأخذ أعلى من درجة نفسه إذا تابعه الثقة، لكن في هذا النص فقط وليس في كل رواياته.

- لا يتوقف الأمر على الرواة فقط، بل على المتابعة كما في حديث الباب.

- إذا كان سبب الضعف الانقطاع اليسير كالتدليس، أو الإرسال، أو جهالة الحال، أو سوء الحفظ، فمن السهل جبره، وإعطاؤه درجة المتابع فيرتقي للصحيح لغيره إذا كان المتابع ثقة، ويرتقى للحسن لغيره، إذا كان المتابع صدوقاً، أو إذا روى من وجوه ضعيفة، كما قال السيوطي رحمه الله تعالى.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ عماد الدين ابن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ تحقيق ماهر الفحل، طبعة دار الميمان. الرياض. السعودية.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي ت ٤٦٣ هـ تحقيق علي محمد البجاوي، طبعة دار الجيل. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، ت ٧٦٢هـ تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، طبعة دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ

- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب للأمير سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا ت ٤٧٥هـ، طبعة دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م

- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، طبعة مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية.

- البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد العتكي المعروف بالبزار ت ٢٩٢هـ تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، طبعة مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الأولى، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م

- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ طبعة دار الكتب العلمية. بيروت دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لخاتمة الحفاظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١هـ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة دار التراث بالقاهرة الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م

- تقريب التهذيب: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ حققه وعلق عليه وقدم له الأستاذ عادل مرشد طبعة مؤسسة الرسالة بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م.

- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ت ٧٤٤ هـ تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، طبعة أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

- تهذيب التهذيب: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢ هـ تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا وآخرون، طبعة دار المعرفة بيروت توزيع مكتبة الإيمان بالمنصورة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف ابن الزكي عبد الرحمن المزي ت ٧٤٢هـ تحقيق وتعليق الدكتور بشار عواد طبعة مؤسسة الرسالة الطبعة السادسة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م

- التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح طبعة دار اللواء الرياض الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م

- الثقات، للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حاتم بن حبان البستي ت ٣٥٤ هـ طبعة مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م

- حاشية ابن قطلوبغا على شرح نخبة الفكر، المسماه: بالقول المبتكر على شرح نخبة الفكر، تصنيف الحافظ زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المصري ت ٨٧٩ هـ تحقيق د/ إبراهيم بن ناصر الناصر طبعة دار الوطن للنشر، الرياض.

- السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨ هـ طبعة دار المعرفة بيروت لبنان توزيع مكتبة التعارف بالرياض بدون.

- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للملا علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري ت ١٠١٤هـ تقديم الشيخ عبد الفتح أبو غدة، تحقيق وتعليق محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، طبعة دار الأرقم. بيروت. بدون

- شفاء السقام في زيارة خير الأنام، للشيخ الإمام الفقيه المحدث، علي بن عبد الكافي تقي الدين السبكي الشافعي ت ٧٥٦هـ طبعة دار الآفاق الجديدة بيروت، لبنان. بدون

- صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ت ٢٥٦هـ طبعة دار الفكر بيروت لبنان ١٤١٤هـ ١٩٩٤م وهي مرقمة الأحاديث.

- صحيح مسلم: للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١ هـ حقق نصوصه وصححه ورقمه وعد كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي طبعة دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي.

- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني الرازي، ت ٣٩٥هـ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- المختلف فيهم للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين ت ٣٨٥هـ تحقيق عبد الرحيم بن محمد القشقري طبعة مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م

- المسند، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١ هـ تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرون، طبعة مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٢٤١ هـ ١٠٠٢ م

- هدي الساري مقدمة فتح الباري، للإمام الحافظ أحمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ طبعة دار الريان للتراث القاهرة، الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م

- اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر للشيخ زين الدين عبد الرؤف المناوي القاهري ت ١٠٣١ هـ تحقيق المرتضى الزين أحمد، طبعة دار الرشد الرياض الأولى ١٩٩٩م

والحمد لله رب العالمين